الأمم المتحدة

E/AC.51/2023/1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 February 2023
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والستون

الدورة التنظيمية، 27 نيسان/أبريل 2023

الدورة الموضوعية، 30 أيار/مايو – 30 حزيران/يونيه 2023

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

جدول الأعمال المؤقت المشروح

جدول الأعمال المؤقت

1 – انتخاب أعضاء المكتب.

2 – إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

3 – المسائل البرنامجية:

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024؛

(ب) التقييم.

4 – مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

(ب) الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063.

5 – تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

6 – جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين.

7 – اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والستين.

060323 140223 23-02279 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الشروح

1 - انتخاب أعضاء المكتب

أكدت لجنة البرنامج والتنسيق من جديد، في دورتها الخامسة والعشرين، القرار الذي اتخذته في دورتها الرابعة والعشرين والقاضي بأن يجري سنويا التناوب على شغل منصب رئيس اللجنة ومناصب الأعضاء الآخرين في المكتب بين المجموعات الإقليمية، وقررت اعتماد النمط التالي للتناوب على شغل منصب الرئيس: (أ) الدول الأفريقية؛ (ب) دول أوروبا الشرقية؛ (ج) دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (د) دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛ (هـ) دول آسيا والمحيط الهادئ. وقررت اللجنة أيضا أن يَشغل منصبَ المقرر في كل سنة عضوٌ من المجموعة الإقليمية التي شغلت منصب الرئيس في السنة السابقة.

وقد ترغب اللجنة في دورتها الثالثة والستين في أن تنتخب الرئيس من ضمن دول آسيا والمحيط الهادئ وفقا لنمط التناوب بين المجموعات الإقليمية المتفق عليه، وأن تنتخب المقرر من ضمن دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وهي المجموعة الإقليمية التي شغلت منصب رئيس اللجنة في السنة السابقة.

2 - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

عملا بالفقرة 2 (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 41/1979 والفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 50/34، قدمت اللجنة إلى المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والستين، مشفوعا بقائمة الوثائق المطلوبة، كي يقوما باستعراضه.

ووفقا للفقرة 6 من مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)، تدرس اللجنة تقارير وحدة التفتيش المشتركة المتعلقة بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية وبرامج حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التقارير التي تتناول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وتقدم تقارير بشأنها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة. ودعت الجمعيةُ اللجنةَ في قرارها 267/59 إلى النظر في التقارير ذات الصلة المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة، وذلك في إطار أداء اللجنة للوظائف المنوطة بها فيما يتعلق بالبرامج والتنسيق والرصد والتقييم، على النحو المحدد في الولاية المنوطة بها. وأيدت الجمعية العامة في قرارها 236/67 استنتاجات اللجنة وتوصياتها الواردة في تقريرها عن أعمال دورتها الثانية والخمسين (A/67/16)، بما في ذلك توصيتها بأن تحث الجمعية وحدة التفتيش المشتركة على تكثيف جهودها لكي تقدم إلى اللجنة تقارير ذات صلة بوظيفة اللجنة، مع مراعاة أحكام الفقرتين 4 (د) و (هـ) من المادة 11 من النظام الأساسي للوحدة. وفي هذا الصدد، ستختار اللجنة في جلستها التنظيمية، في إطار البند 2 من جدول الأعمال، ما ستنظر فيه من تقارير الوحدة في دورتها الثالثة والستين، في إطار البند 5 من جدول الأعمال.

وعملا بقراري الجمعية العامة 8/70 و 9/72، يوجَّه الانتباه إلى نشرة الأمين العام ST/SGB/2018/3 التي تتضمن الأنظمة والقواعد المعتمدة التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، التي دخلت حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2018.

وأيدت الجمعية العامة في قرارها 229/64 توصيات اللجنة وقررت عدم إدراج البند المعنون "تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق" في جدول أعمال دوراتها المقبلة، وقررت كذلك مناقشة المسائل المتصلة بذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال" متى دعت الضرورة.

وقررت الجمعية العامة في قرارها 267/77 تمديد مدة دورات اللجنة إلى خمسة أسابيع اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجنة، وإذ أشارت إلى الفقرة 12 من قرارها 93/31 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1976، واصلت تشجيعَ الدول الأعضاء على أن تكون ممثلةً بمستوى عال من الخبرة وضمانَ استمرار تمثيلها في اللجنة المسلَّم بدورها المركزي ومسؤولياتها الشاملة.

وأكدت الجمعية العامة من جديد، في القرار نفسه، عدم جواز السماح باستثناءات من القاعدة التي تقضي بوجوب توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية، وشددت على مبدأ توزيع الوثائق الرسمية بجميع اللغات الرسمية في آن واحد قبل إتاحتها على مواقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، وكررت طلبها إلى الأمين العام أن يكفل توفير الوثائق وفقا لقاعدة الأسابيع الستة لتوزيع الوثائق باللغات الرسمية الست في آن واحد.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة عن حالة وثائق الدورة الثالثة والستين (E/AC.51/2023/L.1)

مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة (E/AC.51/2023/L.2)

3 - المسائل البرنامجية

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

وافقت الجمعية العامة في قرارها 266/72 ألف، المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة"، على أمور منها اقتراح تغيير فترة الميزانية من فترة تقوم على سنتين[1] إلى فترة تقوم على سنة واحدة على أساس تجريبي وقررت أن تتألف الميزانية البرنامجية المقترحة مما يلي:

(أ) الجزء الأول: موجز الخطة، الذي يقر الأولويات الطويلة الأجل للمنظمة وأهدافها المنشودة؛

(ب) الجزء الثاني: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج؛

(ج) الجزء الثالث: احتياجات البرامج والبرامج الفرعية من الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف.

وفي القرار نفسه، قررت الجمعية العامة أن يقدَّم الجزآن الأول والثاني عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق وأن يقدم الجزء الثالث عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لكي تنظر فيها الجمعية. وقررت الجمعية أيضا أن يقدم موجز الخطة كل ثلاث سنوات.

وقررت الجمعية العامة في قرارها 267/77 المعنون "تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: استعراض التغييرات في دورة الميزانية" إنهاء الفترة التجريبية اعتبارا من عام 2023، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم الميزانية البرنامجية على أساس دورة سنوية. وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن ينجز استعراضا شاملا للدورة السنوية، بما في ذلك أثرها من النواحي المالية والإدارية والإجرائية، وأثرها على تنفيذ الولايات على صعيد جميع أبواب الميزانية البرنامجية وعلى عبء العمل والتكاليف المرتبطة به، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والثمانين في عام 2028 لتنظر فيه.

(1) ترد في الوثيقة E/AC.51/2020/1 معلومات أساسية عن ولاية إعداد الميزانية البرنامجية لفترات من سنتين عملا بقرارات الجمعية العامة 269/58 و 224/62 و 236/67 و 8/70 و 9/72.

وفي القرار نفسه، أكدت الجمعية العامة من جديد أنه لا يجوز إدخال أي تغييرات على المنهجية المتبعة في وضع الميزانية أو على الإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بالميزانية أو على النظام المالي دون أن تستعرضها الجمعية العامة وتوافق عليها مسبقا، طبقا للإجراءات المعمول بها في وضع الميزانية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة أي تغييرات مقترحة في النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة (ST/SGB/2013/4 و ST/SGB/2013/4/Amend.1) وفي الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2018/3) لكي تنظر فيها الجمعية العامة.

وفي القرار نفسه أيضا، أكدت الجمعية العامة من جديد على أن يُقدَّم الجزآن الأول والثاني من الميزانية البرنامجية المقترحة عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق وأن يُقدَّم الجزء الثالث منها عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لكي تنظر فيها الجمعية العامة. وأكدت من جديد أيضا دور لجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التخطيط والبرمجة والتنسيق، وكذلك دورها في التحقّق من تنفيذ برامج أنشطة المنظمة وفق الولايات التشريعية وفي ضمان التنفيذ الكامل للأنظمة والقواعد. وأوصت الجمعية العامة بأن تقدم لجنة البرنامج والتنسيق، وفقا لولايتها، توصيات بشأن جميع برامج الميزانية البرنامجية المقترحة وأشارت إلى أن على لجنة البرنامج والتنسيق أن تنظر في الخطط البرنامجية المقترحة وفقا لاختصاصاتها، وأعربت عن تقديرها للجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع برامج الميزانية البرنامجية المقترحة.

وكررت الجمعية العامة أيضا في قرارها 267/77 التأكيد على أن تدرس لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية الميزانيةَ البرنامجية المقترحة، كل منهما وفق الولاية المنوطة بها، وأن تقدما استنتاجاتهما وتوصياتهما إلى الجمعية العامة للموافقة النهائية على الميزانية البرنامجية، مع الحفاظ على الصبغة التعاقبية لعمليات الاستعراض. وقررت أيضا أن تنتهي دورات لجنة البرنامج والتنسيق في موعد لا يتجاوز منتصف حزيران/يونيه حتى يُتاح مزيد من الوقت لإجراء المداولات الموضوعية بشأن البرامج والتشاور مع هيئات الأمم المتحدة المعنية، وذلك اعتبارا من الدورة الرابعة والستين للجنة في عام 2024، وطلبت إلى الأمين العام أن يقيّم الأخذ بإجراءٍ لإبلاغ اللجنة الاستشارية بما يُحتمل أن ينجم عن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق من آثار على الموارد لكي تنظر الجمعية العامة في العمل بهذا الإجراء لمعالجة الصبغة التعاقبية لعمليات الاستعراض في إطار الدورة السنوية.

وفي القرار نفسه، كررت الجمعية العامة تأكيد أنه حينما لا يتسنّى للجنة البرنامج والتنسيق أن تقدم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج فرعي أو برنامج بعينه من الميزانية البرنامجية المقترحة، فستنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة المسؤولة عن تلك الولايات في بداية دورتها في ذلك البرنامج الفرعي أو البرنامج من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة في أقرب فرصة، وفي موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع بعد بدء الدورة، لكي تنظر فيها اللجنة الخامسة في الوقت المناسب؛ وقررت الجمعية العامة أيضا أن تنظر اللجنة الخامسة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق في أقرب فرصة خلال الجزء الرئيسي من دورات الجمعية العامة في إطار البند من جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" وفي موعد لا يتجاوز الأسبوع الأول من تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي القرار نفسه أيضا، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل لجميع اللجان الرئيسية إمكانية الاطلاع على برامج الميزانية البرنامجية المقترحة وآخر تقرير للجنة البرنامج والتنسيق على ركن اللجنة المعنية على بوابة e-deleGATE، لأغراض إعلامية، قبل بدء الدورة.

وفي القرار 254/77 بشأن "تخطيط البرامج"، أحاطت الجمعية العامة علما مع التقدير بأعمال لجنة البرنامج والتنسيق. ورحبت الجمعية العامة بتقرير اللجنة وأثنت على التقدم الذي أحرزته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والستين وعلى زيادة مشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، ولاحظت مع التقدير أن عدد البرامج التي لم تصدر بشأنها استنتاجات وتوصيات من لجنة البرنامج والتنسيق قد انخفض في ذلك العام، وأشارت إلى الرسائل المقدمة من رؤساء اللجان الرئيسية للجمعية العامة.

وفي القرار نفسه، أيدت الجمعية العامة استنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأن الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 والأداء البرنامجي لعام 2021، الواردة في الفصل الثاني، الفرع ألف من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والستين (A/77/16)، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذ التوصيات في الوقت المناسب. ووافقت الجمعية العامة، استثنائيا ودون أن يشكل ذلك سابقة، بالنسبة للبرنامجين 3 و 20 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، على سرد برنامجي يتألف حصرا من قائمة الولايات على مستوى البرامج والأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 6/71 والنواتج المستهدفة لعام 2023 على مستوى البرامج الفرعية. ووافقت أيضا، استثنائيا ودون أن يشكل ذلك سابقة، بالنسبة للبرنامجين 13 و 21 من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، على سرد برنامجي يتألف حصرا من قائمة الولايات على مستوى البرامج والأهداف التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 236/76 والنواتج المستهدفة لعام 2023 على مستوى البرامج الفرعية. ووافقت كذلك على الخطة البرنامجية للبرنامج 6، الشؤون القانونية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام.

الوثائق

تقريرا الأمين العام عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024: الجزء الأول: موجز الخطة، والجزء الثاني: الخطة البرنامجية للبرامج والبرامج الفرعية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج (قرارات الجمعية العامة 266/72 ألف و 251/74 و 243/75 و 236/76 و 254/77 و 267/77)

(ب) التقييم

تقييمات البرامج

أيدت الجمعية العامة في الفقرة 13 من قرارها 254/77، استنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأن التقييم، الواردة في الفصل الثاني، الفرع باء، من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والستين.

وفي القرار نفسه، اختارت الجمعية العامة، بتأييدها لاستنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأن التقييم، التقييمات التالية للنظر فيها في الدورة الثالثة والستين للجنة، في عام 2023: الدعم الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والتقييم المواضيعي لدعم الأمانة المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والتقييم المواضيعي للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الدعم الإقليمي لمكتب التنسيق الإنمائي (E/AC.51/2023/2)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: البرنامج الفرعي 3 – الرخاء الاقتصادي المشترك (E/AC.51/2023/_)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 4 – التعاون والتكامل الاقتصاديان، والبرنامج الفرعي 6، التجارة (E/AC.51/2023/_)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: البرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية (E/AC.51/2023/_)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لدعم الأمانة المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/AC.51/2023/_)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن: مشاركة الشباب (E/AC.51/2023/_)

تعزيز دور نتائج التقييم في تصميم البرامج وإنجازها وفي التوجيهات السياساتية المتعلقة بها

وفقا للبند 7-4 من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، ستنظر اللجنة في تقرير الأمين العام عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات. وفي ذلك الصدد، يوجَّه انتباه اللجنة إلى الأجزاء ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة 228/36 باء، و 234/37، و 227/38 ألف وباء، و 215/42 و 219/43 و 194/44 و 253/45 و 219/51 و 207/53 و 234/55 و 282/57 و 275/59 و 235/61 و 229/64 و 8/66 و 20/68 و 8/70 و 9/72 و 251/74 و 236/76.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/78/_)

4 - مسائل التنسيق

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 2008 (د-60)، سيُعرض على اللجنة التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين)، لعام 2022.

وأيدت الجمعية العامة، في الفقرة 17 من قرارها 254/77، استنتاجات اللجنة وتوصياتها الواردة في الفصل الثالث – الفرع ألف من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والستين، بشأن التقرير الاستعراضي

السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لعام 2021. وفي سياق تأييد تلك الاستنتاجات والتوصيات، أحاطت الجمعية العامة علما بالتقرير ولاحظت الجمعية مع التقدير الجهود التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنتيه الرفيعتي المستوى من أجل تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة دعما لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كما استرعت الجمعية العامة انتباه الأمين العام بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين إلى ضرورة كفالة أن تكون أنشطة المجلس ومبادراته، بما في ذلك ما يتصل منها بالاتساق على نطاق المنظومة، متوائمة مع الولايات الحكومية الدولية، وضرورة كفالة أن تظل تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى متوائمة مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة.

وطلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام، بصفته رئيساً لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يستمر في بذل جهوده الرامية إلى تعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية بغية تحسين الشفافية والأداء والمساءلة وإدارة المخاطر على نطاق المنظومة وطلبت إليه أن يواصل التشجيع على اتباع نهج منسق إزاء تعدد اللغات، الذي يمثل إحدى القيم الأساسية والجوهرية لمنظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية ذات الصلة.

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2021 (E/2023/_)

(ب) الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063

أيدت الجمعية العامة في قرارها 257/60 استنتاجات اللجنة وتوصياتها الواردة في الفصل الرابع – الفرع باء من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والأربعين (A/60/16 و A/60/16/Corr.1). وفي سياق تأييد تلك الاستنتاجات والتوصيات، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن التقدم الذي تحرزه منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وأيدت الجمعية العامة في قرارها 236/76 ما ورد في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الحادية الستين من استنتاجات وتوصيات بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإذ أيدت الجمعية العامة تلك الاستنتاجات والتوصيات كررت تأكيد خطة عام 2063 باعتبارها إطار تقييم الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل تنمية أفريقيا ووافقت على أن تدرج في جدول أعمال اللجنة، اعتبارا من دورتها الثانية والستين، البند المعنون "الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063" (انظر A/76/16، الفصل الثالث، الفرع باء).

وأيدت الجمعية العامة في قرارها 254/77 استنتاجات اللجنة وتوصياتها الواردة في تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية والستين، والمتصلة بدعم منظومة الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها. وفي سياق ذلك، أيدت الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات 60 إلى 64 من تقرير الأمين العام عن الموضوع (E/AC.51/2022/14).

ورحبت الجمعية العامة بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا من أجل دعم البلدان الأفريقية في تخطيط وتحديد مزيج مصادر الطاقة المعتمد في كل منها؛ وفي تطوير مصادر بديلة جديدة للطاقة؛ وتشجيع النمو الاقتصادي وتعزيز رأس المال البشري فيها من خلال الاستثمار في الطاقة؛ وحشد التمويل من خلال الاستعانة بالمشاريع التحفيزية.

ورحبت الجمعية العامة أيضا بالجهود التي يبذلها مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا من أجل تعزيز مجمّعات الطاقة الإقليمية ووصلات الطاقة العابرة للحدود بهدف جعل الإمداد بالطاقة أكثر موثوقية واستدامة وزيادةِ فعاليته من حيث التكلفة، ودعت المكتبَ إلى مواصلة التعاون والشراكة مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى للوفاء بولايته على نحو فعال.

وطلبت الجمعية العامة إلى مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا أن يواصل الجهود التي يبذلها لتعزيز التعاون والمساعي الدعوية على الصعيد العالمي دعماً لخطة عام 2063 ولقدرة أفريقيا على تحقيق الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها (E/AC.51/2023/_)

5 - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة

في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ستختار اللجنة، خلال دورتها التنظيمية في 27 نيسان/أبريل 2023، ما ستنظر فيه من تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة (E/AC.51/2023/L.2)

6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين

عملا بالفقرة 3 من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1894 (د-57)، سيُعرض على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين، مشفوعا ببيان الوثائق التي ستقدم في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال والسند التشريعي لإعدادها، وذلك لتمكين اللجنة من النظر في تلك الوثائق، ومدى إسهامها في أعمالها، ومدى الحاجة إليها، وأهميتها في ضوء الحالة الراهنة.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة عن جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للجنة ووثائق الدورة (E/AC.51/2023/L.3)

7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والستين

سيقدم تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثالثة والستين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه للتنسيق والإدارة، المقرر عقده في تموز/يوليه 2023، وإلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين.

الوثائق

مشروع تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها الثالثة والستين (E/AC.51/2023/L.4 والإضافات)

المرفق

أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق لعام 2023

الأعضاء في عام 2023	*فترة عضوية تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر*
الأرجنتين	2025
أرمينيا	2023
بيلاروس	2023
بلجيكا	2024
بوتسوانا	2024
البرازيل	2023
الكاميرون	2023
شيلي	2024
الصين	2025
كوستاريكا	2023
كوبا	2023
الجمهورية الدومينيكية	2023
إريتريا	2023
إسواتيني	2023
فرنسا	2024
ألمانيا	2023
الهند	2023
إيران (جمهورية – الإسلامية)	2023
إيطاليا	2023
اليابان	2023
كينيا	2024
ليبريا	2025
مالي	2023

الأعضاء في عام 2023	*فترة عضوية تنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر*
مالطة	2023
المغرب	2025
باكستان	2023
باراغواي	2024
الفلبين	2025
بولندا	2023
جمهورية كوريا	2025
الاتحاد الروسي	2024
تونس	2025
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	2023
الولايات المتحدة الأمريكية	2023